مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 ــ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 ــ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 ــ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 ــ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاستيطان

شهد شهر شباط تصاعد حمى الاستيطان متزامنا مع الاعلان عن صفقة القرن واقتراب انتخابات الكنيست 23وموقف الإدارة الامريكية الذي لا يعارضمشاريع الاستيطان ما دام لا يتم الشروع الفوري في البناء؛ وتشكيل اللجنة المشتركة الاسرائيلية – الامريكية لوضع خرائط المناطق المنوي ضمها في الضفة الغربية

وتُعِدّ وزارة الإسكان الإسرائيلية، مؤخرًا، خطة لإقامة حي استيطاني ضخم على أراضي مطار القدس الدولي (قلنديا) المهجور شمالي القدس، رغم أن الخطة الأميركية – الإسرائيلية المعروفة بـــ"صفقة القرن"، صنفت هذه المنطقة على أنها منطقة سياحية للفلسطينيين.وذكرت صحيفة "هآرتس" أن الوزارة باشرت الإعداد للمشروع ، وأنه سيقام على أراضي مطار قلنديا وصولا لجدار الفصل العنصري، بحيث يفصل الجدار بين الحي الاستيطاني الجديد والمناطق الفلسطينية في محيط القدس مثل كفر عقب.وسيُقام المشروع على نحو 1200دونم ليشمل ما بين 6آلاف و900وحدة، إلى 9آلاف وحدة سكنية استيطانية، بالإضافة إلى مراكز تجارية بمساحة 300ألف متر مربع، و45ألف متر مربع ستُخَصَّص لـــ"مناطق تشغيل" وفندق وخزانات مياه وغيرها من المنشآت.

وبحسب "صفقة القرن"، فإن هذه المنطقة ستُخَصَّص لإنشاء مشاريع سياحية بعد قيام الدولة الفلسطينية، لتشمل فنادق ومتاجر بهدف "دعم سياحة المسلمين للقدس وللأماكن المقدسة"، لكنها لم تحدد الأراضي أو مساحتها التي ستقام عليها هذه المشاريع.

وذكر باحث في جمعية "عير عاميم" الإسرائيلية التي ترصد الاستيطان في القدس، أنه "كلما اقترب موعد الانتخابات، يدفع نتنياهو بمزيد من الخطوات غير المسؤولة. إن بناء حي ضخم خلف الخط الأخضر هو محاولة لفرض حقائق ثابتة على الأرض".

بدورها ذكرت منظمة "سلام الآن" أن "نتنياهو يسعى لتوجيه ضربة قاضية لفرص حل الدولتين لشعبين"، وأكدت أن الحي الذي يخطط له سيقطع التواصل العمراني الممتد ما بين رام الله والقدس الشرقية، ولمنع إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وفي تشرين الثاني من العام الماضي، كشفت تقارير صحافية أن وزارة الإسكان تعمل على إعادة إحياء مخطط استيطاني على أراضي مطار القدس الدولي (قلنديا) المهجور، لتوسيع مستوطنة "عطروت" شمال مدينة القدس المحتلة.

ولفتت التقارير حينها إلى أن الحي الاستيطاني يشمل 11ألف وحدة سكنية تمتد على نحو 600دونم من المطار المهجور ومصنع الصناعات الجوية حتى حاجز قلنديا، علما بأنه تمت مصادرة هذه الأراضي في مطلع السبعينات على يد حكومة حزب العمل آنذاك. وتتضمن الخطة حفر نفق تحت حي كفر عقب من أجل ربط الحي الجديد بتجمع المستوطنات الشرقي. ويضم المخطط الاستيطاني أراضي في مطار "عطروت" (قلنديا) الذي أغلق من قبل سلطات الاحتلال مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، بعد استهدافه من قبل المقاومة الفلسطينية. ولفتت الصحيفة إلى أن المخطط الاستيطاني وضع قبل عدة سنوات، وتم تجميده في أكثر من مناسبة بسبب الضغوط السياسية الدولية الرافضة للاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967، وخصوصا المعارضة التي أبدتها الإدارة الأميركية السابقة، برئاسة باراك أوباما في حينه، التي عارضت التوسع الاستيطاني بالقدس.

وأعلن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، يوم الثلاثاء 25-2-2020قبل اقل من اسبوع على موعد الانتخابات أنه أصدر تعليمات ببناء 3500وحدة سكنية استيطانية في المنطقة E1، الواقعة شرقي القدس المحتلة.ويشار إلى أنه رغم وجود مخططات بناء استيطاني في المنطقة E1،بجوار معاليه ادوميم؛ منذ سنوات طويلة، إلا أن جميع حكومات العدو لم تنفذها بسبب معارضة دولية لهذه المخططات وضغوط مارستها الإدارات الأميركية السابقة؛ ومن شأن تنفيذ البناء الاستيطاني في هذه المنطقة أن يقطع التواصل الجغرافي بين جنوب الضفة الغربية وشمالها.

وقال نتنياهو خلال مؤتمر في القدس إنه "أصدرت تعليمات بنشر خطة بناء 3500وحدة سكنية في E1. ونحن نبني في القدس وحول القدس. وقد أوعزت بالتنفيذ الفوري".

وأعلن رئيس بلدية القدس، موشيه ليئون، صباح اليوم، من خلال "تويتر"، أنه "يسرني أن أبشركم بأن 1077وحدة سكنية أولى خرجت إلى حيز التنفيذ في غفعات همتوس".

وكان نتنياهو قد أعلن، الأسبوع الماضي، عن مخططات بناء 5200وحدة سكنية استيطانية في القدس المحتلة، بينها 3000وحدة لإقامة مستوطنة جديدة، يطلق عليها اسم "غفعات همتوس" قرب بيت صفافا، و2200وحدة تشكل حيا جديدا في مستوطنة "هار حوما".

وفي أعقاب إعلان نتنياهو، نددت وزارة الخارجية الألمانية بهذه المشاريع الاستيطانية، ودعت إسرائيل إلى عدم البناء في"الأراضي المحتلة في شرقي القدس"، وأن هذا البناء مخالف للقانون الدولي.

كذلك نددت وزارة الخارجية الفرنسية بهذه المخططات وقالت إن "توسيع المستوطنتين يقلل مباشرة من احتمال قيام دولة فلسطينية في المستقبل".

قال بنيامين نتنياهوإن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سيعترف "بشكل قاطع" بضم المستوطنات وغور الأردن لإسرائيل، وشدد نتنياهو في بداية اجتماع حكومته على أنه في إطار تطبيق "صفقة القرن"، فإن "صديقي الرئيس ترامب صرح بشكل لا لبس فيه أنه سيعترف بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت وجميع البلدات اليهودية في يهودا والسامرة والأراضي الواسعة التي تحيط بها. لقد شكلنا فريقا إسرائيليا سيعمل مع الفريق الأميركي على رسم خريطة الأراضي وهذا العمل قد بدأ وهو في خضمه".

المقاطعة

نشر مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة عصر اليوم قائمة تضم أسماء مئة واثنتي عشرة شركة، ثماني عشرة منها أجنبية، تنشط في المستوطنات خارج الخط الأخضر.وقوبل

نشر القائمة باستنكار إسرائيلي وترحيب فلسطيني؛ حيث أصدرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت، "قائمة سوداء" بأسماء 112شركة تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وهضبة الجولان؛ وتشمل القائمة 94شركة إسرائيلية و18شركة دولية.

وعزز إصدار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، "قائمة سوداء" من مخاوف المسؤولين الصهاية من استخدام القائمة لتشجيع مقاطعة واسعة النطاق لعمل القطاع الخاص في إسرائيل؛ وسارعت السلطات الإسرائيلية للإعلان عن رفضها للقائمة.

وهدد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالرد على نشر اللائحة؛ وقال في بيان "من يقاطعنا ستتم مقاطعته.."؛فيما اعتبر وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، "إنه استسلام مخجل للدول والمنظمات التي مارست ضغوطا من أجل الإضرار بإسرائيل"، وزير خارجية العدو" يسرائيل كاتس" وصف هذه الخطوة بوصمة عار على المجلس الاممي، الذي أصبح أداة لحركة المقاطعة "BDS".

وقررت وزارة خارجية العدو؛ قطع علاقاتها مع المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في اعقاب نشر قائمة الشركات الإسرائيلية والأجنبية العاملة في المستوطنات

ولفت الموقع الإلكتروني لصحيفة "يسرائيل هيوم" إلى أن وزارة خارجية العدو وجهت قنصلياتها في الولايات المتحدة بالاتصال بحكام الولايات حيث تقع مقرات الشركات الأميركية التي وردت بالقائمة السوداء، لحثها على إصدار بيانات إدانة للتقرير الأممي الذي تضمن قائمة بأسماء الشركات التي تنشط في المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في المناطق المحتلة.

وأشار موقع الصحيفة إلى أن 28ولاية أميركية أقرت خلال السنوات الماضية تشريعات تجرم دعم نشاطات حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمار منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، وبالتالي لا يُسمح للشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية التي ورد ذكرها في القائمة السوداء، قانونًا، تغيير أنشطتها في أعقاب نشر التقرير الأممي. ما ينطبق مثلا على شركة AirBnbالتي يقع مقرها الرئيسي في فلوريدا،و EXPEDIAالتي تتخذ من سان فرانسيسكو مقرًا لها.

وفي واشنطن شجبت لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي قيام المفوضية الأممية السامية لحقوق الانسان بهذه الخطوة؛ وجاء في بيان صادر عن اللجنة ان هذه القائمة تعزز من حركة المقاطعة ضد إسرائيل (بي دي اس) ؛ كما اعلن الاعضاء الجمهوريون في مجلس النواب عن ادانتهم للمفوضية الأممية مشيرين الى ان ما قامت به المفوضية لن يساهم في إحلال السلام في الشرق الأوسط .

وعلى صلة، أكد الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (واينت)، أنه سيكون لنشر القائمة السوداء آثار عديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فنشر القائمة سيشكل ضغوطًا شديدة على الشركات الدولية التي تعمل أيضًا في الضفة الغربية، وقد يتسبب ذلك في توقف بعضها عن العمل في المناطق المحتلة؛ كما أبرز الموقع المخاوف الإسرائيلية من توقف عمل بعض الشركات التي أدرجت القائمة السوداء في إسرائيل ككل، لأنهم لن يكونوا قادرين على التمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة.

وسياسيًا، اعتبر "واينت" أن نشر القائمة يشكل ضربة قوية لإسرائيل، وذلك لتوقيته الذي يأتي بعد الإعلان عن "صفقة القرن"، وقبل أقل من شهر على موعد انتخابات الكنيست 23؛وبينما أعطت خطة إدارة الرئيس دونالد ترامب، ضوءًا أخضر للحكومة الإسرائيلية بضم مناطق واسعة في الضفة الغربية المحتلة، وتمهد فعليا لفرض السيادة الإسرائيلية على جميع المستوطنات، اعتبر "واينت" أن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة يشكل بيانا قويًا حول وضع المناطق المحتلة، ويؤكد بشكل لا يضع مجالا للشك أن الأراضي المحتلة لا تشكل في جميع الحالات جزءًا من إسرائيل وأي نشاط إسرائيلي في المستوطنات غير قانوني.

وتتركز المخاوف الإسرائيلية من تحويل التقرير الذي يشمل القائمة السوداء إلى قرار يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذكر "واينت" أن "الأمر يعتمد على ماهية صياغته قرار في هذا الخصوص، وإذا ما فرضت الأمم المتحدة على الدول الأعضاء بمفوضيتها لحقوق الإنسان، قطع العلاقات مع الشركات المدرجة، وما إذا كان المجلس سيطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تبني قرارا في هذا الشأن"، يذكر أن مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم

المتحدة كانت قد أوضحت أن هذه القائمة "لا تشكل وليس في نيتها أن تشكل عملية قضائية أو شبه قضائية"، في إشارة ضمنية إلى المخاوف الإسرائيلية من استخدامها وسيلة للمقاطعة.

من جانبها، أشادت حركة BDSالتي تدعو إلى مقاطعة اقتصادية وثقافية وعلمية لإسرائيل بغرض التوصل إلى إنهاء احتلالها ونشاطها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، بنشر لائحة الشركات من الامم المتحدة؛ وقالت في بيان إن "نشر هذه اللائحة هو الخطوة الأولى البالغة الأهمية التي تتخذها مؤسسة في الأمم المتحدة لمحاسبة إسرائيل والشركات الدولية التي تسهل وتربح من نشاطها في مستوطنات إسرائيلية غير قانونية".وتداركت "لكن اللائحة ليس مكتملة، ويجب أن تتضمن كل الشركات المتواطئة مع نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وانتهاكاته الخطيرة لحقوق الفلسطينيين".

في المقابل، دافعت الأمم المتحدة عن تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المتضمن "قائمة سوداء"، وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، استيفان دوغريك، ردا على أسئلة الصحافيين حول موقف الأمين العام للأمم المتحدة من التقرير، "التقرير صدر بناء على تفويض دولي، وقامت المفوضة السامية بتنفيذ التفويض الممنوح لها".

ويعرض التقرير عددا من الاستنتاجات بناء على اتصالات مع تلك الكيانات التجارية التي تم تضمينها في القرار، وكذلك مراجعة شاملة وتقييم للمعلومات المتوافرة.

وأكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه أن "عملية مراجعة دقيقة تمت قبل صدور التقرير، حتى يعكس الاعتبارات الجدية المتعلقة بهذه الولاية المعقدة وغير المسبوقة، وأيضا حتى يستجيب التقرير، وبالشكل المناسب، لطلب مجلس حقوق الإنسان"؛ وأعربت عن أملها أن "يتم استقبال التقرير دون تحريف أو تشويه لخدمة أهداف سياسية أو أيديولوجية".

وضم التقرير جميع الشركات المصرفية والهواتف المحمولة وشركة البناء الإسرائيلية "أشتروم"، وشركة الاتصالات "بيزك"، وشركة التكنولوجيا "ماتريكس"؛ كما أدرجت فيها شركة "بوكينج كوم" الهولندية، الخاصة بحجز الغرف والفنادق عبر الإنترنت، والشركات الأميركية الناشطة في مجال السياحة: "تريب أدفايزر"، و"إير بي إن بي"، و"إكسبيديا".

من جانبها، رحبت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية بإصدار قاعدة البيانات، وقال نائب المدير التنفيذي للمنظمة، برونو ستانيو، في رسالة وزعها على الصحافيين في نيويورك، "هذا الإصدار من قاعدة بيانات أعمال الشركات بالمستوطنات طال انتظاره".

وأضاف ستانيو أنه "يتعين الآن إخطار تلك الشركات بأن مواصلة القيام بأعمال تجارية مع مستوطنات غير قانونية، مساعدة في ارتكاب جرائم حرب"، وأكد ضرورة أن "تضمن أعلى هيئة حقوقية في الأمم المتحدة، تحديث قاعدة البيانات تلك بشكل منتظم، لمساعدة الشركات على الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية".

وأصدر مجلس حقوق الإنسان قرارا في 24آذار 2016، تضمن إعداد تقرير لمتابعة تقرير عام 2013، الصادر عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، للتحقيق حول الآثار المترتبة على الاستيطان في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

مبادرة لاعتراف أوروبيّ مشترك بدولة فلسطين

تسعى مجموعة من الدول الأوروبية، بقيادة لوكسمبورغ، لدفع مبادرة لاعتراف مشترك بدولة فلسطينية، كرد فعلٍ على الخطة السياسية الأميركية المسمّاة بـــ"صفقة القرن".وبحسب الصحيفة، فإن إسرائيل قلقة بشأن المبادرة وتعمل على كبحها، ولتحقيق ذلك، أرسلت عدة رسائل إلى دول قد تدعمها، جاء فيها "ليس هذا هو الوقت المناسب للاعتراف الأحادي في دولة فلسطينية" لأن ذلك يحبط "إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين حول تسوية نهائية"؛ وأفادت الصحيفة بأن إسرائيل، تحاول إقناع وزراء خارجية الاتحاد "بمنح فرصة" للمبادرة الأميركية، مُشيرة إلى أنه طُلِب من السفراء الإسرائيليين في أوروبا ، ممارسة الضغط على وزارات الخارجية في الدول الذين يتواجدون فيها، لتجنب رفض صفقة القرن، وتجنب الإدلاء بتصريحات قوية ضدها.

وقبل نحو أسبوع، ذكر تقرير للقناة 13الإسرائيلية أن أسلبورن، يعمل على مبادرة لدفع جمع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف المشترك بدولة فلسطين، وذلك ردًا على الإعلان الأميركي الداعم للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وسط قلق إسرائيلي من أن تلقى هذه الجهود استجابة واسعة.

ومما يعزز القلق الأوروبي، أن عددا من الدول الأوروبية، من بينها فرنسا وإسبانيا وإيرلندا، شهدت خلال السنوات القليلة الماضية، نقاشا متصاعدا يتعلق بجدوى اعترافها بدولة الرسمي بدولة فلسطين.

وبحسب المحلل السياسي في القناة 13الإسرائيلية، باراك رافيد، نقلا عن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، فإن وزير خارجية لوكسمبورغ، بعث رسالة إلى وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، ووزراء خارجية الدول الأعضاء البالغ عددها 27دولة، شدد من خلالها على أن على الاتحاد الدفع بحل الدولتين وذلك عبر خلص ظروف متكافئة سياسية بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي)؛ وركز أسلبورن خلال رسالته على ضرورة عقد جلسة مناقشات بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بهدف فحص إمكانية اعتراف مشترك بدولة فلسطين.

وجاء توقيت الرسالة الذي بادر إليها وزير خارجية لوكسمبورغ قبيل الاجتماع الشهري المرتقب لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وجاء فيها: "إن الاعتراف بدولة فلسطين ليس معروفًا ولا تفويضًا مفتوحًا، وإنما اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في الحصول على دولته الخاصة".

وأضاف أسلبورن في رسالته لنظرائه الأوروبيين أن "مثل هذه الخطوة لن تكون موجهة ضد إسرائيل على الإطلاق. إذا أردنا حل النزاع، يجب ألا ننسى احتياجات إسرائيل الأمنية، والعدالة والكرامة التي يستحقها الفلسطينيون".

واجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، لمناقشة الخطة التي طرحتها إدارة الرئيس الأميركي،دونالد ترامب،نهاية الشهر الماضي. ولفتت تقارير صحافية إلى أن

الأوروبيين يعولون على تغير في المشهد السياسي الإسرائيلي أملًا في استعادة دورهم في المنطقة.يأتي ذلك في ظل المساعي التي تبذلها مجموعة من الدول الأوروبية، بقيادة لوكسمبورغ لدفع مبادرة لاعتراف مشترك بدولة فلسطينية، كرد على "صفقة القرن" المزعومة.

وكان وزير خارجية لوكسمبورغ، جان أسيلبورن، قد ناقش المبادرة هذه، بالفعل، مع وزراء خارجية فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيرلندا والبرتغال وفنلندا والسويد ومالطا وسلوفينيا، لكن من غير الواضح ما إذا كان جميعهم سيدعمون الاعتراف، بحسب ما أوردت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.

وبحسب الصحيفة، فإن إسرائيل قلقة بشأن المبادرة وتعمل على كبحها، ولتحقيق ذلك، أرسلت أمس الأحد، عدة رسائل إلى دول قد تدعمها، جاء فيها "ليس هذا هو الوقت المناسب للاعتراف الأحادي في دولة فلسطينية" لأن ذلك يحبط "إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين حول تسوية نهائية".

وأفادت الصحيفة بأن إسرائيل تحاول إقناع وزراء خارجية الاتحاد "بمنح فرصة" للخطة الأميركية، مُشيرة إلى أنه طُلِب من السفراء الإسرائيليين في أوروبا السبت الماضي، ممارسة الضغط على وزارات الخارجية في الدول الذين يتواجدون فيها، لتجنب رفض "صفقة القرن"، وتجنب الإدلاء بتصريحات قوية ضدها.

وقبل نحو أسبوع، ذكر تقرير للقناة 13الإسرائيلية أن أسلبورن، يعمل على مبادرة لدفع جمع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراف المشترك بدولة فلسطين، وذلك ردًا على الإعلان الأميركي الداعم للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وسط قلق إسرائيلي من أن تلقى هذه الجهود استجابة واسعة.

وكشف مفوض الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي **جوزيف بوريل**، أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد ناقشوا خلال اجتماعهم ؛ خطة "صفقة القرن"، مشيرًا إلى أنه لن يتم اتخاذ قرارات رسمية في هذا الشأن إلا "بعد الانتخابات الإسرائيلية".

وأكد بوريل في مؤتمر صحافي أعقب الاجتماع الذي عقد في بوكسل، على ضرورة دراسة كيفية إعادة إطلاق "عملية السلام في الشرق الأوسط على أسس مقبولة لدى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مع الاستمرار باحترام قرارات الشرعية الدولية"، وأشار بوريل إلى أنه قدم للوزراء استعراضًا لنتائج زياراته إلى كل من الأردن والولايات المتحدة الأميركية ونقاشاته مع المسؤولين هناك بشأن الشرق الأوسط. وأوضح أن الوزراء سيعودون لبحث هذا الأمر خلال اجتماعهم في آذار المقبل، "أي بعد الانتخابات الإسرائيلية".

وقال بوريل "لقد تبادلنا وجهات النظر حول عملية السلام في الشرق الأوسط بعد عرض الخطة الأميركية، ناقشنا بإيجاز أفضل السبل لإعادة بدء عملية اتفق عليها الطرفان وأفضل السبل لحماية المعايير الدولية المتفق عليها، والمساواة في الحقوق والقانون الدولي. طلب بعض الوزراء إدراج القضية في المناقشة مع القرارات الرسمية في الاجتماع المقبل ومن المنتظر إصدار قرارات رسمية".

صفقة القرن

شرعت لجنة إسرائيلية أميركية مشتركة بعقد اجتماعات لـــ"ترسيم الحدود" ووضع خرائط الضم لمناطق في الضفة الغربية المحتلة بموجب خطة "صفقة القرن".جاء ذلك وفق ما كشفت تقارير صحافية وردت بوسائل إعلام العدو، نقلت تصريحات صدرت عن رئيس حكومةالعدو، بنيامين نتنياهو، والسفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، ورئيس الطاقم الإسرائيلي في اللجنة، الوزير ياريف ليفين.

وقال فريدمان، خلال زيارته برفقة بنيامين نتنياهو، لمستوطنة "أريئيل" شمالي الضفة الغربية: "تتطلع إلى الذهاب من هنا للجلوس في مكان هادئ، ويمكننا إخراج بعض الأوراق والبدء في العمل"؛ وأضاف فريدمان: "فريقنا موجود هنا، وسنعمل على الفور، نأمل إكمال عملنا في أسرع وقت ممكن، وإكماله بالطريقة الصحيحة لدولة إسرائيل".وإضافة إلى فريدمان، يضم

الوفد الأميركي مساعد السفير أرييه لايتستون والمسؤول عن الملف الإسرائيلي الفلسطيني في مجلس الأمن القومي الأميركي سكوت ليث.

وكان نتنياهو قد أعلن أن الوفد الإسرائيلي يضم وزير السياحة ياريف ليفين ورئيس هيئة الأمن القومي مئير بن شبات، ومدير عام مكتب رئيس الحكومة رونين بيريتس، والسفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة رون ديرمر.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة "كان" أن ليفين قال في افتتاح الجلسة للطاقم المشترك: "يسرنا جدًا بدء العمل المشترك للطاقم الأميركي – الإسرائيلي. إن هدفنا حقا هو الوصول إلى خريطة دقيقة وكاملة للمناطق التي سيكون بالإمكان فرض السيادة الإسرائيلية عليها".

وقال نتنياهو، إن "هذا الفريق سيعمل بشكل وطيد مع قيادات الاستيطان والجهات الأمنية من أجل اكتمال العمل سريعا"؛ وأضاف: "كما سيعمل معنا الطرف الأميركي وسنكمل العمل في أسرع وقت ممكن"؛ وتابع: "تحول أراضي الوطن في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى جزء من دولة إسرائيل إلى الأبد".

وستتفق اللجنة المشتركة على المناطق التي ستضمها إسرائيل إليها بموجب "صفقة القرن" المزعومة على أن تعترف الولايات المتحدة بهذا الضم.

وتهدف اللجنة إلى إجراء مسح كامل لأراضي الضفة الغربية المحتلة منذ العام 67، وتحديد المناطق التي سيسمح لدولة الاحتلال، وبالاتفاق مع الإدارة الأميركية، بضمها وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، ومن ضمنها نحو 70% من مناطق (سي)، بما يشمل غور الأردن وشمالي البحر الميت.

جددت **القوى الوطنية والإسلامية**، ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في أراضي العام 48، تأكيدها على الإجماع الفلسطيني القيادي والفصائلي والشعبي الرافض لـــــ"صفقة القرن"؛ وأكدت عقب اجتماع مشترك عقد في مدينة رام الله، أن هذا الرفض "جاء كون الصفقة نتاجا للتحالف الصهيو–أميركي لشطب حقوق شعبنا وثوابته الوطنية، وقرارات الإجماع الوطني المتمثلة في حق عودة اللاجئين وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية

المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وثوابت منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كل أماكن تواجده".

وأكد المجتمعون أهمية التحرك السياسي الذي يجري على كل المستويات، خاصة مع المؤسسات الدولية من أجل التأكيد على أن حل الصراع يتطلب تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وخاصة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس شريعة الغاب التي تحاول الولايات المتحدة فرضها.

ودعت لمواصلة الجهود لمواجهة إجراءات الإحتلال وجرائمه المتصاعدة لتنفيذ الصفقة المشؤومة من جانب واحد، بضم الأغوار والمستوطنات الاستعارية إلى دولة الاحتلال، للحيلولة دون تجسيد استقلال دولة فلسطين وعاصمتها الأبدية القدس.

وشددت على أهمية توسيع المشاركة الجماهيرية والفعاليات في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي كل مخيمات شعبنا وأماكن تواجده.

واتفقت 7فصائل فلسطينية على تشكيل هيئة وطنية عليا تنشط في مواجهة "صفقة القرن" الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، بحسب ما أعلن عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل، الذي أوضح أن الهيئة ستتضمن جدولا وخطة، مؤكدا "موافقة 7فصائل من التي لها وجود ومقاتلون على الأرض على الهيئة".

وأضاف إن "الهيئة مشابهة للتجمع الوطني المعروف باسم مسيرات العودة وكسر الحصار التي قد تأخذ في المرحلة القادمة اسم "الهيئة الوطنية لمسيرة العودة ومواجهة الصفقة، وقد تنضم إليها جهات فلسطينية في لبنان والعالم والضفة الغربية".

وأكد أن الهيئة ستقوم بفعاليات منتظمة في كل أنحاء العالم والأرض المحتلة من أجل إثبات الحق الفلسطيني، مبينا أن الفصائل ستفاوض حركة فتح وفصائل منظمة التحرير من أجل الانضمام إلى الهيئة الوطنية.

وفي تعليقها على قول الرئيس عباس في خطابه في اجتماع مجلس الأمن : "نحن لسنا ضد أتباع الديانة اليهودية، المسلم الذي يقول أنا ضد اليهود، فقد كفر وليس مسلما"، اعتبرت الباحثة الإسرائيلية في الشؤون الفلسطينية رونيت مرزان، أنها "جملة شجاعة وبعيدة المدى، ولم يتم سماعها في أي يوم من أي زعيم فلسطيني، ولا حتى من ياسر عرفات الذي وقع على اتفاق أوسلو"؛ ونوهت في مقال لها بصحيفة "هآرتس" العبرية، إلى أنها "كانت أقوال تلقائية، لم تكون في خطابه المكتوب، وليس مؤكدا أن من قاموا بصياغة الخطاب قد فرحوا من سماعها"، موضحة أن "هذه الجملة يمكن أن تثير انتقاد شديد ضد عباس من قبل المعارضة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس، التي تعتبر "صفقة القرن" فرصة لتوحيد الصفوف وجر السلطة لتحطيم الأدوات مع إسرائيل".

ورغم ذلك، فإن "عباس غير قلق مما تفكر فيه المعارضة، والأكثر أهمية بالنسبة له، هو إقناع أعضاء مجلس الأمن ودول الرباعية بأن السلطة، هي العنوان الوحيد لقيادة التسوية السياسية".ورأت أن "أبو مازن يفضل إدارة صراع دبلوماسي وسياسي ضد صفقة القرن، بدلا من أن يتم ضبطه بعناق الدب الذي تقترحه المعارضة الفلسطينية، والانجرار نحو مواجهة عنيفة مع إسرائيل".وألمحت إلى أن عباس رغم تجديد رفضه "صفقة القرن"، إلا أنه ابتعد في خطابه عن الهجوم على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وقال: "أنا أعرف ترامب، لقد كانت بيننا محادثات جيدة جدا"، منوهة إلى أن "عباس يريد الإقناع، أن خطة أحادية الجانب يتم فرضها على الفلسطينيين لن تصنع السلام، وفي حال فقد الشعب الفلسطيني الأمل، فإن كل شيء سيتفجر".وأضافت: "يبدو أنه بدأ يفهم، بأنه من أجل التخلص من التأثير السيء للمستشارين الأمريكيين، يجب عليه اقناع الإسرائيليين ودول الرباعية، بأن الطريقة الأفضل للتقدم نحو السلام؛ إجراء مفاوضات مباشرة أو من خلال مؤتمر دولي".ونبهت إلى أن لقاء عباس مع رئيس الحكومة الأسبق يهود أولمرت، "يعطي إشارات للجمهور الإسرائيلي، أن عباس يريد العودة إلى التفاهمات السابقة مع أولمرت، والتي ربما كانت ستؤدي إلى اتفاق لولا محاكمة وسجن أولمرت".

وبعد سحب المشروع التونسي من التداول أمام **مجلس الأمن**؛مجددا دعا مجلس الأمن الدولي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى عدم تقويض فرص الحل الذي ينص على إقامة دولتين وإبقاء حظوظ السلام العادل والشامل والدائم قائمة؛ جاء ذلك في اعلان اقترحته بلجيكا التي تتولى الرئاسة الدورية للمجلس وحظي بإجماع الدول الأعضاء فيه بينها الولايات المتحدة؛ وجاء في النص الذي نشر بعد انتهاء جلسة مغلقة للمجلس حول الشرق الأوسط أن دعم حل الدولتين يستند إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة ذات الصلة بما يتوافق مع القانون الدولي؛ وشدد الإعلان على ضرورة مضاعفة الجهود المشتركة لإطلاق مفاوضات ذات مصداقية حول كل المسائل المرتبطة بعملية السلام.

من جهته قال **نتنياهو**،وردًا على ما إذا كان قد تراجع عن تأييده لحل الدولتين، أجاب "لقد أخبرت الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أنني مستعد للتفاوض على أساس خطته المقترحة للسلام بيننا وبين الفلسطينيين المعروفة باسم 'صفقة القرن'. إن تردد السلطة الفلسطينية، يُسبب كارثة للشعب الفلسطيني، إن السلطة الفلسطينية لم تكن مستعدة أبدًا للتسوية، فقد توصل الرئيس ترامب إلى خطة تمنحهم الفرصة بالعيش بكرامة وطنية وتقرير المصير".

وأضاف نتنياهو "هناك شيء واحد لا أخفيه، وهو أن السيطرة الأمنية غرب نهر الأردن، ستبقى وبحق، في أيدي إسرائيل". وعلل نتنياهو ذلك بأنه "إذا لم تكن هناك –لا سمح الله– سيطرة أمنية إسرائيل هناك، فعندها سيدخل تنظيم داعش، ستدخل إيران، ستدخل عناصر متطرفة يعادون كل ما نمثله هنا، وسيكون ذلك وبالا على السلطة الفلسطينية أيضا".

وتساءل نتنياهو "هل ينتمي ذلك إلى التعريف الكلاسيكي للدولة؟" وأجاب "في الحقيقة لا أعرف، ولكن هذا ما وضعه الرئيس ترامب، وأنا مستعد للدخول في مفاوضات على أساسه، وأعتقد أن هذا أمر صحيح".

ومن جهته ومجددا شدد بنيامين نتنياهو، في مقال له ونشرته صحيفة يسرائيل هيوم: على أن خطة "صفقة القرن"، تضمن اعترافا أميركيا بضم المستوطنات وغور الأردن وشمال البحر الميت لإسرائيل، وأن إسرائيل والولايات المتحدة سيقررون إذا استوفى الفلسطينيون شروط

قيام دولة فلسطينية (وهي شروط تعجيزية)، وأن الخطة مختلفة عن أي خطة تم طرحها في الماضي وتشكل "فرصة تاريخية" لإسرائيل. وجاء ذلك في مقال نشره نتنياهو في صحيفة "يسرائيل هيوم"، وخاطب فيه الناخبين الإسرائيليين عموما، وناخبي اليمين واليمين المتطرف خصوصا.

وسعى نتنياهو إلى الرد على "ادعاءات" تتعلق بـــ"صفقة القرن"، وأحدها أن "خطة ترامب للسلام تُنشئ دولة فلسطينية داعمة للإرهاب". وأضاف أن "الخطة تفعل العكس تماما. وهي تفرض شروطا متشددة وصارمة على الفلسطينيين مقابل صفقة مستقبلية. وبين أمور عديدة، تلزم الخطة بتغيير أساسي للمجتمع الفلسطيني وتحويله إلى كيان ديمقراطي".وتابع أن "إسرائيل والولايات المتحدة هما اللتان ستقرران ما إذا استوفى الفلسطينيون كافة الشروط، والشروط كثيرة. ومن أجل الدخول في مفاوضات، الفلسطينيون ملزمون: بالتوقف فورا عن دفع رواتب عائلات الشهداء والاسرى؛ بالتوقف عن أي محاولة للانضمام إلى منظمات دولية من دون مصادقة إسرائيل؛ بسحب دعاويهم ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية".

وتابع نتنياهو أن "كل هذه هي شروط مسبقة مطلوب من الفلسطينيين تنفيذها قبل الدخول إلى مفاوضات سياسية فقط لا غير؛ومن أجل إنهاء المفاوضات السياسية، عليهم استيفاء كل واحد من الشروط التالية: الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية؛ الاعتراف بالقدس الموحدة كعاصمة إسرائيل؛ الموافقة على سيطرة أمنية إسرائيلية على كل المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن – بالجو والبحر والبر؛ وقف التحريض ضد إسرائيل، بما يشمل المنهاج الدراسي في كتب التدريس وجميع مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ نزع كامل للسلاح في غزة ومن أيدي جميع السكان الفلسطينيين؛ التنازل كليا عن 'حق العودة'؛ نزع سلاح حماس والجهاد الإسلامي والمنظمات الإرهابية الأخرى؛ إجراء انتخابات حرة، ضمان حرية الصحافة، الدفاع عن حقوق الإنسان، الحفاظ على حرية العبادة، منح مساواة في الحقوق للأقليات الدينية.

وإضافة إلى ذلك، فإنه بعد توقيع الصفقة، إذا لم ينفذ الفلسطينيون الشروط الأمنية المطلوبة منهم، سيكون بإمكان إسرائيل قلب الخطوات التي التي نص عليها الاتفاق".

من جهته الخبير في الشؤون الإسرائيلية " **ماتي ستاينبيرغ** " قال: "إن التفاهمات في غزة تتناقض مع صفقة القرن،نحن هنا أمام احتمالين، إما حالة من الغباء والجهل بنوايا حماس، أو خطة معقدة لتبني خطة ترامب، وفي ذات الوقت إفراغها من مضمونها حتى يصبح تنفيذها مستحيلاً"؛ وتابع :"أيًا كانت نتيجة الانتخابات المقبلة، فسوف يظل الوضع في غزة كما كان على مدار العقد الماضي، إن لم يصبح أسوأ."صفقة القرن أبعدت احتمالية التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما سممت العلاقات بين الإسرائيليين وجيرانهم من فلسطيني الداخل".قد تنطوي الخطة على تداعيات تاريخية، فقد نجحت "خطة الجبنة السويسرية" كما يصفها الفلسطينيون في تقليص الخلافات الأيديولوجية بين حركتي فتح وحماس، وفي ذات الوقت، وسعت الفجوة بين حزبي الليكود وأزرق أبيض.

التطبيع

قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إنه "لا يستطيع" الإفصاح عن عدد المرات التي زار بها دولا عربية، مستثنيا الزيارة العلنية التي أجراها إلى سلطنة عُمان، ولقاء رئيس المجلس السيادي السوداني في أوغندا؛ وقال :عن التطبيع "إنه يتسارع بشكل متزايد، ليس فقط بسبب التهديد الإيراني المشترك، ولكن أيضًا بسبب شغف الدول العربية بالتكنولوجيا الإسرائيلية". ورأى نتنياهو أن إسرائيل تعيش في وضع ممتاز مقارنة ببعض الدول العربية، بفضل الانفتاح التي تنتهجه في السياسية الخارجية، خاصة مع الدول العربية. وقال أيضا إنه في حواراته مع الزعماء العرب "سرا وعلانية" يقترح إقامة سلام معهم قبل حل النزاع مع الفلسطينيين، ومضى يقول "سنصل أيضًا إلى تسويات وتفاهمات مع الفلسطينيين، ولكن الأمر متعلق بالزعماء العرب، إنهم 99٪ من العالم العربي، ولا يعقل أن يُحبط 1% علاقتنا مع 99%. إذا أقمنا سلاما مع الدول العربية في تطبيع تدريجي، فسيساعدنا ذلك أيضًا على الوصول إلى السلام مع النسبة المتبقية، مع الفلسطينيين". ومع ذلك، اعترف نتنياهو أنه "لن تتوصل

إسرائيل إلى سلام كامل مع العالم العربي، حتى حل الصراع مع الفلسطينيين، ولكن يمكننا أن نبدأ بالتطبيع على الرغم من ذلك".

وكشف نتنياهو أن العرب في إسرائيل، سيتمكنون قريبا من السفر إلى المقدسات الإسلامية في السعودية، بشكل مباشر من إسرائيل. وحتى الآن، يزور العرب في إسرائيل السعودية بجوازات سفر أردنية مؤقتة، بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل والسعودية. وقال نتنياهو "إنني أصنع ثورة في علاقاتنا مع العالم العربي، اليوم يُحلّق الإسرائيليون فوق المملكة العربية السعودية"، في إشارة لسماح الرياض للخطوط الجوية الهندية، بالسفر عبر أجوائها في رحلاتها المتجهة من وإلى إسرائيل، وقال نتنياهو "قبل أسبوع أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي مرسوما بعد التشاور معي، يسمح للإسرائيليين بزيارة السعودية، وهذا جزء من الثورة". وقال:"أعتقد أننا سنصل سريعا إلى وضع يمكّن الإسرائيليين الوصول إلى رحلات مباشرة إلى السعودية للحج، بكلفة مالية أقل من التي يدفعونها اليوم، هذا ما يجب أن يكون وهذا ما سيكون في نهاية المطاف".

ورفض نتنياهو التعليق على علاقته بالقيادة السعودية، فقال "كلما تحدثت أكثر، كلما منحتُ معلومات أقل. أعتقد الآن، أن الجميع يدرك أننا نصنع ثورة. لو قلتُ قبل 10سنوات، أننا نقيم علاقات مع جميع الدول العربية، باستثناء دولة واحدة أو اثنتين إسلاميتين، فإن الناس كانوا سيقولون إنني أتكلم هراء، لكن هذا ما يحدث اليوم".

من جهته قال رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إن لقاءه مع بنيامين نتنياهو في أوغندا، جاء "في إطار بحث السودان عن مصالحه الوطنية والأمنية"، مشيراً إلى أن "الاتصالات لن تنقطع، في ظل وجود ترحيب كبير وتوافق كبير داخل السودان"؛ وأوضح البرهان في مقابلة مع صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، أنه سيعمل على تحقيق مصالح السودان متى ما كان الأمر متاحاً، وأن الجهاز التنفيذي (مجلس الوزراء) سيتولى ترتيب الاتصالات المقبلة وإدارة العلاقات الدبلوماسية بمجرد التوافق على قيامها.

وأشار إلى تكوين «لجنة مصغرة" لمواصلة بحث الأمر، مؤكداً أن تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل يلقى تأييداً شعبياً واسعاً، ولا ترفضه إلا مجموعات أيديولوجية محدودة، فيما تقبله بقية مكونات المجتمع، مؤكداً وجود دور إسرائيلي في قضية رفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب.

من جهةأخرى قام الرئيس التشادي ادريس دبي؛بزيارة كيان العدو؛وهي الأولى لرئيس تشادي إلى كيان العدو؛ ويذكر ب أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قطعت عام 1972).وقال نتنياهو: "هذا هو اختراق دبلوماسي آخر نحققه؛ هذه هي زيارة تاريخية وهامة تأتي على خلفية الجهود التي بذلناها.

محاكمة نتنياهو

بعد إعلان موعد البدء بمحاكمة نتنياهو تبحث السلطات إقامة جلسات محاكمة نتنياهو خارج قاعة المحكمة في القدس المحتلة، وذلك لاعتبارات أمنية، وقالت القناة 13إن النيابة العام وجهاز الأمن العام "شاباك"، يدرسان إمكانية إقامة جلسات محاكمة نتنياهو خارج المحكمة الواقعة بشارع صلاح الدين في القدس المحتلة لاعتبارات أمنية.

وأوضحت القناة أن إجراء الجلسات بالمحكمة المركزية الإسرائيلية الواقعة في القدس المحتلة، يتطلب تأمين وصول نتنياهو عبر إغلاق أجزاء واسعة من المنطقة أمام المارة، الأمر الذي من شأنه تعطيل الروتين اليومي طوال عقد الجلسات.

ويسعى نتنياهو للبقاء في المنصب الذي يشغله منذ نحو 14عاما، وذلك عبر فوز ائتلافه اليميني في الانتخابات العامة للكنيست الـ 23المقررة في الثاني من آذار المقبل، بحيث يمنح تفويضا جديدا لتشكيل الحكومة.

وأعد نتنياهو وثيقة تحالف مع أحزاب اليمين المتطرف والحريديين ليضمن أن أيا منها لن يتحالف مع قائمة "كاحول لافان" في المفاوضات الائتلافية المرتقبة. وتقضي "وثيقة الولاء"

التي جاءت بمبادرة من رئيس حزب "شاس" ووزير الداخلية الإسرائيلية، أرييه درعي، بالتعهد بالمشاركة في حكومة يشكلها نتنياهو فقط.

وتتزايد مخاوف حزب الليكود من تضاؤل فرص تشكيل حكومة وحدة بعد ظهور نتنياهو المرتقب على مقعد المتهمين، خلال محاكمته، ونقلت قناة" كان " عن وزراء (لم تسمهم) من حزب الليكود، أن ظهور نتنياهو على مقاعد الاتهام، سيدفع تحالف "كاحول لافان" بقيادة بيني غانتس، إلى رفض تشكيل حكومة وحدة مع الليكود؛ وأوضحت القناة أن الجلسة المرتقبة في 17آذار، ستأتي في أوج مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة. وشددت القناة نقلا عن مصادرها على أن إمكانية تشكيل حكومة مع "كاحول لافان، لم تعد مطروحة نهائيا.

وتنطلق المحاكمة بعد ثلاثة أسابيع من تقديم لائحة الاتهام ضد نتنياهو للمحكمة وذلك بعد سحبه طلب الحصانة البرلمانية من المثول أمام القضاء، والذي كان قد تقدم به إلى الكنيست. كما أنها (المحاكمة) تعقد بعد أسبوعين من الانتخابات وبعد يوم واحد من انطلاق أعمال الكنيست الـــ23.

وتأتي تصريحات وزراء الليكود في ظل استطلاعات الرأي التي صدرت عن وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الفترة الماضية، والتي بينت أن أيًا من المعسكرين (معسكر نتنياهو ومعسكر غانتس)، لن يتمكن من حسم الانتخابات والحصول على أغلبية برلمانية (61مقعدا من أصل 120) تتيح تشكيل ائتلاف حكومي، ما يبقي الباب مواربًا أمام تشكيل حكومة وحدة صهيونية.

وتشير تقديرات صحافية إلى أن نتنياهو قد يطلب من المحكمة بعد الانتخابات تأجيل أولى جلسات محاكمته الرسمية، والتي يتعين عليه حضورها بموجب القانون، للاستماع لتلاوة لائحة الاتهام. وسيتعين على نتنياهو خلال الجلسة "الإجابة عما إذا كان يعترف أو ينكر الوقائع الواردة في لائحة الاتهام".

وأشار موقع صحيفة "هآرتس" إلى أنه باستطاعة فريق محامي نتنياهو طلب تأجيل موعد الجلسة المخصصة لتلاوة لائحة الاتهام، بادعاء الاطلاع على ملفات إضافية من مواد التحقيق.

وأوضح الموقع أنه في هذه الحالة، سيتم تأجيل موعد انطلاق المحاكمة لحين البت بطلب فريق الدفاع؛ وقدّرت "هآرتس" أن يقدم فريق الدفاع عن نتنياهو كذلك على طلب بإعفاء نتنياهو من حضور جلسات المحاكمة، بحجة أن "المشاركة في جلسات المحكمة ستعيقه عن إدارة الدولة".

وفي حال وافقت هيئة المحكمة على طلب هيئة الدفاع عن نتنياهو بتأجيل إطلاق المحاكمة، فإن التوقعات تشير إلى أن نتنياهو لن يضطر للمثول أمام القضاء حتى نهاية نيسان المقبل، ما قد يوفر له وقتًا كافيًا للمناورة السياسية ومحاولة عقد اتفاقات ائتلافية.

ويعتزم المستشار القضائي للحكومة ، أفيحاي مندلبليت، تقديم موقفه القانوني حول إمكانية تفويض رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بتشكيل الحكومة المقبلة؛ ورجحت القناة 12أنه بموجب وجهة النظر التي سيقدمها مندلبليت للمحكمة العليا، ستتاح لنتنياهو فرصة محاولة تشكيل حكومة ، وتلقي التفويض من الرئيس، على الرغم من التهم الموجهة إليه.

وذكرت القناة أنه في ظل التوقعات بأن يتم تقديم التماسات لـــ"العليا الإسرائيلية"، خلال الفترة المقبلة، تطالب بعدم تفويض نتنياهو بتشكيل الحكومة، سيتعين على مندلبليت تقديم توصيته القانونية في هذا الشأن.وبموجب القانون، لا يتوجب على رئيس الحكومة التنحي أو تقديم استقالته في ظل اتهامه بقضايا جنائية، إلا في حال إدانته وبعد استنفاد كل فرص الاستئناف أمام الهيئات القضائية.

خطة جيش الاحتلال للسنوات المقبلة

أعلن رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، عن خطة الجيش للسنوات الأربع المقبلة (2020 – 2024)، والتي تحمل اسم "تنوفا"، وتشمل تعزيز سلاح البر والمدرعات والطائرات لمواجهة ما تصفه إسرائيل بـــ"التهديدات الإيرانية"، في موازاة إلغاء أولوية مدرعات قديمة.

ونقل موقع "يديعوت أحرونوت" عن مصادر في قيادة الجيش قولها إن تطبيق الخطة من الممكن تنفيذه، نظرًا لـــ"نافذة الفرص الإستراتيجية" الحالية في الشرق الأوسط التي من شأنها إرجاء الحرب المقبلة، وذلك نتيجة انعدام الرغبة بالحرب لدى "حماس" و"حزب الله"، وفي ظل تقوية علاقات إسرائيل مع دول "سنية معتدلة".

وتسعى الخطة إلى تقليص فترة أي مواجهة عسكرية مستقبلية لأيام معدودة أو أسابيع قليلة، من خلال تعزيز الاستخبارات العسكرية وتطوير "قدرات اكتشاف العدو" لمهاجمة بشكل دقيق، وقال كوخافي : إن الخطة تزيد من قدرة الجيش التدميرية.

وتشتمل الخطة على إقامة هيئة خاصة لمتابعة الشأن الإيراني والاستعداد لمواجهتها وتحليلها،وتشكيل فرقة عسكرية جديدة لم يُعلن عن أهدافها، بالإضافة إلى بناء سربي طائرات جديدة حتى نهاية العقد الحالي وتطوير القدرات التكنولوجية للطائرات، والتزود بمنظومات دفاع جوي إضافية وقدرات اتصال متطورة تربط بين الضباط في ميدان القتال وبين الطائرات.

والخطة الجديدة لم تشتمل على تفاصيل الميزانية المرصودة لها، لكنها أشارت إلى أن ميزانية الأمن الإسرائيلية وصلت إلى 70مليار شيكل في السنوات الأخيرة، ورجحت أن كوخافي سيواجه إشكالية بشأن الميزانية في ظل اعتزام وزارة المالية إجراء تقليص شامل في ميزانية كافة الوزارات، ما سيدفع الجيش إلى إلغاء أو إرجاء مشاريع أخرى.

وذكرت صحيفة "هآرتس" أن الخطة لم يُصادق عليها في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينيت)، لكن وزير الأمن، نفتالي بينيت، اطلع عليها، وقال إن الخطة "ستتيح للجيش ضرب العدو بشكل أسرع، ومع قدرات تدميرية أقوى بكثير، وبالتالي إخضاع العدو وتحقيق النصر"؛وأضاف أن "الخطة تعيد قيمة النصر إلى رأس سلم الأوليات".

ولفتت "هآرتس" إلى أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، اطلع على تفاصيل الخطة لكنه يدفع بمشاريع أمنية أخرى، مثل تجهيز الجبهة الداخلية للحرب والكوارث الطبيعية، بالإضافة

إلى مشاريع تتعلق بإيران لم ترد في خطة كوخافي؛ ونقلت الصحيفة عن مصادر مقربة من نتنياهو قولها إنه يدعم أجزاء عديدة في الخطة لكنه يريد تعزيز القدرات الهجومية ضد إيران. وبحسب الخطة الجديدة، سينشئ الجيش فرقة عسكرية جديدة (الفرقة 99) التي ستضم قوات ذات قدرات نارية متقدمة، في موازاة السعي لإعادة تنظيم قوات الاحتياط الخاصة وضمها لهذه الفرقة، من ضمنها فرقة "كافير" التي تنشط في الضفة الغربية، ليمتد نشاطها إلى الجبهتين الشمالية والجنوبية.

كما تشمل الخطة إنشاء سربي طائرات حربية حتى نهاية العقد الحالي، بالإضافة إلى سربين صادق "الكابينيت" عليهما في وقت سابق، على أن سربين على الأقل سيكونان من طائرات "إف 35" الأميركية المتطورة، بالإضافة إلى سربين للطائرات المروحية الجديدة؛ كما تشمل الخطة التزود بأربع سفن حربية جديدة حاملة للصواريخ لحماية منصات الغاز في البحر المتوسط.

وذكرت وسائل إعلام العدو أن 30٪ من الخطة خُصصت للقدرات الدفاعية، بما فيها القدرات الدفاعية الجوية مثل "القبة الحديدية" وغيرها ؛ ونقلت "هآرتس" عن مصادر لم تحددها قولها إن كوخافي يبالغ في تقدير حجم التهديدات، وأن هدف الخطة هو دفع المستوى السياسي لدعم مطالب الجيش المالية للأعوام المقبلة. وأضافت المصادر أن تقديرات الجيش تفيد بأن قدرات حركة "حماس" و"حزب الله" تطورت فيما قدرات الجيش تراجعت، لكن الإفادات الداخلية التي يقدمها الجيش في العامين الأخيرين أظهرت صورة مغايرة.

وأوضحت هذه المصادر أن الإفادات التي يقدمها الجيش للمستوى السياسي تظهر أن "حزب الله" وإيران يواجهان أوضاعًا اقتصادية صعبة أضرت بالتدريبات وبدفع الرواتب. وأضافت أن رئيس الأركان السابق، غادي أيزنكوت، صرح في نهاية ولايته أن الجيش بات مجهزًا للحرب على كل الجبهات مع "تفوق نوعي على أعدائه".

انتخابات الكنيست 23

قال نتنياهو رداعلى تصريحات غانتس التي بدأها بوصف "هذه الأيام التي تمر بها دولة إسرائيلية بالحزينة في ظل محاكمة رئيس الحكومة"؛ وردًا على ذلك، قال نتنياهو لناخبيه: "غانتس يدعي أن اليوم هو يوم حزين لدولة إسرائيل، هل تعرفون متى سيكون يوم حزين؟ إذا تم تشكيل حكومة غانتس التي تعتمد على النواب العرب، سيكون ذلك يومًا حزينًا ولن نسمح لذلك أن يحدث"؛ كما دعا نتنياهو غانتس، إلى مناظرة تلفزيونية انتخابية؛ وقال نتنياهو "أدعو غانتس إلى مناظرة تلفزيونية أمام الجمهور، وسنتحدث عن الأمور التي أنجزناها والتي نعتزم إنجازها خلال الفترة المقبلة".

ومن جهته أعلن رئيس كتلة "كاحول لافان"، بيني غانتس ، عن رفضه محاولة بنيامين نتنياهو، منع محاكمته، وذلك إثر تقارير تحدثت عن أن نتنياهو سيسعى إلى سن "القانون الفرنسي" الذي يقضي بمنع محاكمة رئيس حكومة أثناء ولايته، كما وصف دعوة نتنياهو لمناظرة معه بأنها "خدعة إعلامية لن أشارك فيها"؛ ورغم أن نتنياهو لن يتمكن من سن قانون كهذا في حال لم يفز في الانتخابات، إلا أن غانتس صرح بأن "كل من سينضم إلى حكومتي سيتعهد بمعارضة القانون الفرنسي".

بادر رئيس حزب شاس ووزير الداخلية، أرييه درعي، إلى "**وثيقة ولاء**"أخرى لزعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، طولب قادة أحزاب الحريديين وكتلة أحزاب اليمين المتطرف "إلى اليمين" بالتوقيع عليها، وتقضي بالتعهد بالمشاركة في حكومة يشكلها نتنياهو فقط.

وقالت الوثيقة، التي تأتي قبل انتخابات الكنيست بـــ 15يوما، إنه "نشهد في الأيام الأخيرة تردد أنباء في وسائل الإعلام، بأنه بعد انتخابات الكنيست الـــ 23سيتم دفع تشكيل حكومة بقيادة كاحول لافان وبمشاركة أو تأييد أحزاب من 'كتلة اليمين' – وهذه أنباء غير صحيحة أبدا" .

وأضافت الوثيقة أنه "بودنا التوضيح إثر ذلك، أننا لن ندعم ولن ننضم إلى أي حكومة باستثناء

حكومة يشكلها الليكود ويرأسها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ونشدد على أننا لن نُجري أي مفاوضات منفصلة من أجل تشكيل حكومة أخرى".

وتابع رؤساء أحزاب كتلة اليمين، وهي الليكود والأحزاب الحريدية شاس و"يهدوت هتوراة" و"إلى اليمين"، أنهم "مقتنعون بأن كتلة اليمين ستنجح في الانتخابات بالوصول إلى 61مقعدا في الكنيست وتشكيل حكومة قومية وقوية".

وقال رئيس كتلة "إلى اليمين"، نفتالي بينيت، خلال مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، أن هذه مبادرة مشتركة له ولدرعي.واستغل نتنياهو توقيع "وثيقة الولاء" هذه من أجل مقارعة كتلة "كاحول لافان" برئاسة بيني غانتس، والتحريض العنصري ضد القائمة المشتركة. وقال إنه "بات واضحا أكثر من قبل أن لا توجد إمكانية أمام غانتس لتشكيل حكومة من دون دعم أو امتناع القائمة المشتركة في الكنيست. وحكومة متعلقة بالقائمة المشتركة ستكون خطرا على أمن إسرائيل".

يشار إلى أن نتنياهو شكل "كتلة اليمين" عشية انتخابات الكنيست السابقة، وتتألف من 55عضو كنيست، وفاوض باسمها خلال محاولة تشكيل حكومة، لكنه فشل بذلك ومنع تشكيل حكومة برئاسة غانتس، الذي يعبر عن مواقف يمينية بكل ما يتعلق بالسلام مع الفلسطينيين. وبعد الإعلان عن "صفقة القرن"، التي طرحها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أعلن غانتس أنه سيطبق الخطة وضم المستوطنات وغور الأردن إلى إسرائيل، في حال شكل حكومة.

وردت "كاحول لافان" على "وثيقة الولاء" لنتنياهو بأن "كتلة اليمين ستقود إلى انتخابات أخرى (رابعة للكنيست)"، وأنه "لن تكون لنتنياهو حكومة، مثلما لم يتمكن من تشكيلها بعد جولتي الانتخابات الأخيرة، التي دهور إسرائيل إليها بتكلفة 8مليارات شيكل من أجل التهرب من المحاكمة" بتهم فساد خطيرة.

وأوردت القناة 12العبرية تصريحا لنتنياهو قال فيه إنه طلب من **نير بركات** أن يكون وزيرا للمالية في حكومة الليكود القادمة؛ وقدم بركات الشكر لنتنياهو على ثقته، ويقود وزارة المالية الإسرائيلية الحالية زعيم حزب كولانو موشيه كحلون.

من جهة ثانية، وفي محاولة لكسب أصوات غلاة اليمين المتطرف، أفادت الصحيفة بأن نتنياهو يسعى إلى الاجتماع مع الحاخام دوف ليئور، من أجل التأثير على حزب "عوتسما يهوديت"، الذي يرأسه إيتمار بن غفير، والانسحاب من خوض الانتخابات للكنيست .ووصفت الصحيفة طلب نتنياهو بلقاء ليئور بأنها "غير مألوفة"، وذلك لأن نتنياهو يجري اتصالات وثيقة مع كبار حاخامات الصهيونية الدينية، مثل حاييم دروكمان، ولم يجر اتصالا مباشرا مع ليئور، الذي يعتبر الزعيم الروحي للتيار السياسي الأكثر تطرفا في الصهيونية الدينية.

يشار إلى أن ليئور أصدر فتاوى دينية، بينها فتوى تمنع تأجير بيوت للعرب، وصرح بتأييده للترانسفير ضد الفلسطينيين وترحيلهم عن فلسطين التاريخية كلها، ووقع على كتاب "عقيدة الملك" الذي يتحدث عن قتل غير اليهود، وخاصة الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال الرضع، كما أن ليئور كان بين المحرضين على اغتيال رئيس الحكومة الأسبق، بتسحاق رابين.

وركز نتنياهو مؤخرا على توظيف صفقة القرن لصالح حملته الانتخابية ؛ قائلا: أن "هذه الخطة ستؤثر بشكل دراماتيكي على أي مواطن ومواطنة في دولة إسرائيل. وأمن مواطني إسرائيل في أي مكان – خاصة في مدن مركزية مثل تل أبيب، القدس، بيتاح تيكفا، نتانيا، ريسون لتسيون وغيرها – منوط بأن نستمر في الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية على يهودا، السامرة وغور الأردن. وصفقة القرن تضمن ذلك. وصفقة القرن لا تتناول فرض القانون الإسرائيلي على مناطق الوطن فقط. فهذه لحظة تاريخية لتعريف هويتنا وضمان مستقبل وطننا. وهذا تراثنا، أساس ثقافتنا، الربط التوراتي العميق لشعبنا بأرض إسرائيل".

وخاطب نتنياهو الناخبين داعيا إياهم للتصويت لصالحه. "الاختيار الذي سننفذه في الأسابيع القريبة سيعرّف أمتنا إلى الأبد. وبعد 11سنة عملت خلالها ضد سياسة الانسحابات والاقتلاع التي انتهجتها إدارات أميركية، وبعد ثلاث سنوات عملت فيها بشكل قريب من الرئيس ترامب وطاقمه، لدينا أخيرا فرصة لتعزيز أمننا، وتحديد حدودنا وضمان مستقبلنا".وتابع أن "هذه الانتخابات ستقرر ما إذا كانت إسرائيل ستنفذ الفرصة التاريخية أو أنها ستهدرها. وأنا سأطبق

صفقة القرن. وخصومنا السياسيون سيجلبون 'إهدار القرن'. ومن أجل تطبيق الفرصة التاريخية، ومن أجل أرض إسرائيل، يحظر علينا إهدار هذه اللحظة".

شدد بنيامين نتنياهو، على أن خطة "صفقة القرن"، تضمن اعترافا أميركيا بضم المستوطنات وغور الأردن وشمال البحر الميت لإسرائيل، وأن إسرائيل والولايات المتحدة سيقررون إذا استوفى الفلسطينيون شروط قيام دولة فلسطينية (وهي شروط تعجيزية)، وأن الخطة مختلفة عن أي خطة تم طرحها في الماضي وتشكل "فرصة تاريخية" لإسرائيل. وجاء ذلك في مقال نشره نتنياهو في صحيفة "يسرائيل هيوم"، وخاطب فيه الناخبين الإسرائيليين عموما، وناخبي اليمين واليمين المتطرف خصوصا.

وسعى نتنياهو إلى الرد على "ادعاءات" تتعلق بـــ"صفقة القرن"، وأحدها أن "خطة ترامب للسلام تُنشئ دولة فلسطينية داعمة للإرهاب". وأضاف أن "الخطة تفعل العكس تماما. وهي تفرض شروطا متشددة وصارمة على الفلسطينيين مقابل صفقة مستقبلية. وبين أمور عديدة، تلزم الخطة بتغيير أساسي للمجتمع الفلسطيني وتحويله إلى كيان ديمقراطي".

وتابع أن "إسرائيل والولايات المتحدة هما اللتان ستقرران ما إذا استوفى الفلسطينيون كافة الشروط، والشروط كثيرة. ومن أجل الدخول في مفاوضات، الفلسطينيون ملزمون: بالتوقف فورا عن دفع 'رواتب' عائلات الشهداء والاسرى؛ بالتوقف عن أي محاولة للانضمام إلى منظمات دولية من دون مصادقة إسرائيل؛ بسحب دعاويهم ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية".

وتابع نتنياهو أن "كل هذه هي شروط مسبقة مطلوب من الفلسطينيين تنفيذها قبل الدخول إلى مفاوضات سياسية فقط لا غير؛ومن أجل إنهاء المفاوضات السياسية، عليهم استيفاء كل واحد من الشروط التالية: الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية؛ الاعتراف بالقدس الموحدة كعاصمة إسرائيل؛ الموافقة على سيطرة أمنية إسرائيلية على كل المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن – بالجو والبحر والبر؛ وقف التحريض ضد إسرائيل، بما يشمل المنهاج الدراسي في كتب التدريس وجميع مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ نزع كامل للسلاح في غزة ومن أيدي

جميع السكان الفلسطينيين؛ التنازل كليا عن 'حق العودة'؛ نزع سلاح حماس والجهاد الإسلامي والمنظمات الإرهابية الأخرى؛ إجراء انتخابات حرة، ضمان حرية الصحافة، الدفاع عن حقوق الإنسان، الحفاظ على حرية العبادة، منح مساواة في الحقوق للأقليات الدينية.
وإضافة إلى ذلك، فإنه بعد توقيع الصفقة، إذا لم ينفذ الفلسطينيون الشروط الأمنية المطلوبة منهم، سيكون بإمكان إسرائيل قلب الخطوات التي التي نص عليها الاتفاق".
تنصل **نتنياهو** في اطار الكسب الانتخابي من اقتراح في خطة الرئيس ترامب للسلام بإعادة رسم حدود إسرائيل بصورة تشمل ضم عدد من البلدات العربية في إسرائيل إلى دولة فلسطينية مستقبلية؛ وقال لموقع "بانيت" إن الفكرة ليست ذات صلة ولا يتم النظر فيها؛وأضاف: "نحن بحاجة إلى محو فكرة الترانسفير. لن يكون هناك ترانسفير؛ لن يتم اقتلاع أحد، يهوديا كان أم عربيا، من منزله"؛ وأكد أنه "لن يكون هناك شيء من هذا القبيل".
وتطرح خطة ترامب "احتمال" ضم منطقة المثلث، الواقعة جنوب شرق مدينة حيفا قرب مدينة جنين الفلسطينية بالضفة الغربية، إلى الدولة الفلسطينية "باتفاق الطرفين".
وتقول الخطة "هذه البلدات، التي تعرّف نفسها إلى حد كبير على أنها فلسطينية، تم تحديدها أصلا لتخضع للسيطرة الأردنية خلال مفاوضات خطة الهدنة في عام 1949، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية تم تخفيفها منذ ذلك الحين".
في وقت سابق من هذا الشهر، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن نتنياهو هو الذي اقترح على واشنطن إدراج فكرة إعادة رسم الحدود حول بلدات المثلث في خطة السلام.

وأظهر **استطلاعان للرأي**، نشرا مساء الأحد 23-2-2020، تصدر الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو في انتخابات تجري اليوم، على قائمة "كاحول لافان" برئاسة بيني غانتس، وذلك في نتائج تظهر لأول مرة في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي منذ الانتخابات التي جرت في أيلول الماضي.

ولم تظهر نتائج الاستطلاعين تغيرات تذكر في توزيع المقاعد على المعسكرين، حيث يفشل كلاهما في حسم الانتخابات لصالحه والحصول على أغلبية برلمانية تتيح تشكيل حكومة، وذلك قبل أسبوع على موعد إجراء انتخابات الكنيست الـ 23المقررة في الثاني من آذار المقبل.

ووفقًا لنتائج استطلاع القناة 12الذي أجري بواسطة معهد "ميدغام" برئاسة مانو غيفاع، يحصل الليكود على 34مقعدا بينما تحصل "كاحول لافان" على 33مقعدا، فيما تحافظ القائمة المشتركة على تمثيلها وتحصل على 13مقعدًا.

وأظهر الاستطلاع أن تحالف أحزاب العمل و"غيشر" و"ميرتس" على 10مقاعد برلمانية، بينما يحصل حزب شاس على 8مقاعد، ومثلها لكتلة "يهدوت هتوراه" (8مقاعد)، ليصل تمثيل الأحزاب الحريدية إلى 16من أصل 120مقعدًا.

في المقابل، يحصل حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، على 7مقاعد، كما يحصل تحالف "يمينا (إلى اليمين)" الذي يضم أحزاب اليمين المتطرف ("الاتحاد القومي" و"البيت اليهودي" و"اليمين الجديد")، ويتزعمه وزير الأمن الإسرائيلي، نفتالي بينيت، على 7مقاعد.

وبموجب الاستطلاع يفشل حزب "عوتمسا يهوديت" الكهاني بتجاوز نسبة الحسم، ويحصل على 1.5% من أصوات الناخبين.

وجاءت تقسيم المعسكرات بموجب استطلاع القناة على النحو الآتي: معسكر نتنياهو المتمثل بـــ"كتلة اليمين" يحصل على – 57مقعدًا، معسكر غانتس – 43مقعدا، القائمة المشتركة – 13مقعدًا، وليبرمان – 7مقاعد.

استطلاع "كان":

كما أظهرت نتائج استطلاع هيئة البث الإسرائيلية (كان)، تصدر الليكود الذي يحصل على 35مقعدا، بينما تحصل قائمة "كاحول لافان" على 34مقعدًا، ويرتفع تمثيل القائمة المشتركة بمقعد إضافي لتحصل على 14مقعدًا في الكنيست الـــ23.

ويحصل تحالف "العمل – غيشر – ميرتس" على 9مقاعد برلمانية، في حين تحصل كتلة "شاس" على 8مقاعد في الكنيست، بينما تحصل كل من كتلة "يهدوت هتوراه" و"يسرائيل بيتينو" على 7مقاعد لكل منها.

وتذيلت قائمة تحالف أحزاب اليمين المتطرف "يمينا (إلى اليمين)"، قائمة الكتل التي تحظى بتمثيل في الكنيست المقبل، وبحيث تحصل على 6مقاعد.

ويأتي، بموجب استطلاع "كان"، توزيع المعسكرات على النحو الآتي: معسكر نتنياهو – 56مقعدًا، ومعسكر "اليسار – الوسط" (غانتس) على 43مقعدًا، دون احتساب القائمة المشتركة (14مقعدًا) وليبرمان (7مقاعد).

التهدئة

في أجواء تهدئة جبهة قطاع غزة على أبواب الانتخابات؛ بدأ العدو في تنفيذ قرار الجهات الأمنية بتقديم تسهيلات لقطاع غزة؛ مع بدء النصف الثاني من شهر شباط؛ حيث سمح للصيادين الفلسطينيين بالإبحار مسافة 15ميلًا بحريًا قبالة سواحل القطاع.

وأشار إلى أنه تم البدء بدخول التجار من غزة إلى إسرائيل، بعد أن تم زيادة عدد التصاريح الممنوحة لهم إلى 7آلاف، بعد أن كان فقط يسمح لـــ 5آلاف تاجر، حرموا عدة مرات من الدخول لإسرائيل مؤخرًا بسبب التوتر الأمني.

وأثار القرار المتعلق بزيادة التصاريح جدلاً في الأوساط الإسرائيلية، خاصةً من عوائل الأسرى الإسرائيليين لدى حماس؛ وردًا على تلك الانتقادات، قالت إيليت شاكيد من زعماء حزب يمينا المتطرف وحليفة وزير الجيش نفتالي بينيت الذي وقع على القرار "إن تصاريح العمل ليست مكافأة "للإرهاب" .. وإنما هي وسيلة لمساعدة إسرائيل التي تحتاج إلى أيدي عاملة وتحسين حالة غزة" ؛ و حضر الى غزة السفير القطري رئيس لجنة الاعمار محمد العمادي؛ وصرف المنحة القطرية 100دولار؛ والتي شملت هذه المرة 100ألف اسم للكشف الأول والثاني ومع الملحقين بالكشف الثاني وأسماء جديدة.

وانفجرت الأمور مجدا عقب استشهاد مجاهد من سرايا القدس والتنكيل بجثته؛ ما استدعى ردا من المقاومة وبلغت دائرة الردود قيا العدو باستهداف مراكز للجهاد على الساحة السوية؛ وفي محاولة للحفاظ على تفاهمات التهدئه تدخل الوسطاء كالعادة وتوقف إطلاق النار؛ وسط تهديدات العدو بعملية عسكرية كبيرة وفي نفس الوقت حاجته الى ضمان الهدوء خلال الفترة الانتخابية

الخبير في الشؤون الإسرائيلية " **ماتي ستاينبيرغ**" أفاد بأن عدم الخروج إلى عملية عسكرية واسعة في غزة قبل الانتخابات واضحة جدا، وقد تكون مثل هذه العملية بعد الانتخابات أيضا ليست واضحة"؛ و "إسرائيل قد تكتفي بالرد على قذيفة صاروخية أو بالون حارق بصورة موضعية في ظل موسم انتخابي حامي الوطيس، لم يتوقف بعد، ولا تقوم بمبادرات مباشرة من تلقاء نفسها قادرة على إحداث تغيير في الوضع العام في نطاق غلاف غزة"."أيًا كانت نتيجة الانتخابات المقبلة، فسوف يظل الوضع في غزة كما كان على مدار العقد الماضي، إن لم يصبح أسوأ"؛ وسوف نستمر في الدائرة المغلقة من البالونات الحارقة والقذائف والطائرات التي تفجر أهدافا في غزة، وهذا يسفر عن هدوء مؤقت في القطاع، ثم سرعان ما يعود التوتر إلى حاله، وهذه الدائرة مرشحة للاستمرار حتى إشعار آخر".

وأوضح أن "مثل هذه المعركة العسكرية الواسعة في غزة تشغل أوساط الجيش منذ سنوات، لكن السؤال الذي يطرح دائما في المداولات العسكرية، وهو السؤال الحاسم: ماذا سيحصل عقب العملية القادمة في غزة، ولمن سيتم إرسال هذ المنطقة الجغرافية، ومن سيسيطر على القطاع، ومن سيقود هذه البقعة، وهل ستكون القيادة القادمة أفضل لإسرائيل؟ بالتأكيد لا أحد يضمن ذلك".

وأكد أن "الجيش لا يريد الانجرار لعملية عسكرية واسعة في هذا النطاق الجغرافي الضيق الصعب، رغم أن خوض هذه المعركة ممكن ومتاح من الناحية العملية، لكنه في الوقت ذاته ليس الحل لمشكلة غزة، ومن الأفضل لإسرائيل أن تبادر، لا أن ترد، رغم أنها ما زالت حتى

الآن تكتفي بالرد، ولا تقوم بالمبادرة، رغم أن ما ينقص إسرائيل في التصدي للواقع القائم في غزة هو غياب استراتيجية شاملة كاملة".

الاحتلال ينكل بجثمان الشهيد

طالب مركز "عدالة" الحقوقي من النائب العسكري الإسرائيلي، فتح تحقيق جنائي بجريمة التنكيل بالجثمان في حدود قطاع غزة، في إشارة إلى جثمان الشهيد محمد الناعم (27عاما) الذي استشهد بنيران قوات الاحتلال؛ وشدد مركز "عدالة" على أن تنكيل جرافة الاحتلال بجثمان الشهيد الناعم وسرقتها "يعتبر جريمة حرب وخرقا للقانون الدولي الإنساني".

وأوضح المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل ("عدالة") في بيان صدر عنه، أنه توجه للنائب العسكري، شارون أفيك، مطالبا إياه بفتح تحقيق جنائي بخصوص "الأحداث التي صورت ونشرت من حدود قطاع غزة ".

وذكر المركز الحقوقي في التوجه المرسل من قبل المحامية سوسن زهر، أنه "تم عرض العديد من المواثيق الدولية، منها ميثاق روما وأنظمة هاغ، والتي يخرقها العمل الموصوف في الفيديو بشكل صارخ، كما تعرّف المواثيق الدولية هذا العمل كجريمة حرب".

كما ذُكِر في التوجه أن "الأحكام القضائية الإسرائيلية أقرت سابقا بأن طمس كرامة المتوفين يعتبر خرقا لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته؛ وفق هذا، طالب مركز عدالة النائب العسكري الإسرائيلي بفتح تحقيق جنائي مستقل وغير متعلّق حول هذه الأعمال".

ووثق شريط مصور جرافة إسرائيلية، وهي تنقل جثمان الشهيد، بطريقة "مُهينة"، إلى الجانب الآخر من الحدود وهي تنكل بها، فيما تمكن الشبان من سحب المصاب الثاني، والذي تم نقله إلى المستشفى الأوروبي، جنوبي القطاع.

مصر تشرع ببناء جدار على الحدود مع غزة

شرعت السلطات المصرية خلال الفترة الماضية بتشييد جدار فاصل على طول الحدود من قطاع غزة المحاصر، وسارعت من وتيرة البناء مؤخرًا، بحسب ما نقلت وكالة "فرانس برس" عن مصدر في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" .ونقلت الوكالة عن شهود عيان أن الجدار يبلغ ارتفاعه بضعة أمتار على الجانب المصري من الحدود، وسيمتد لحوالي 13كيلومترًا.

وبحسب المصدر، فإن "أعمال البناء تجري بوتيرة سريعة للغاية"، وأضاف المصدر "بالنسبة لنا، الشيء الأكثر أهمية هو أن نكون قادرين على الحفاظ على الحدود بين غزة ومصر والدفاع عنها" ؛ وذكر شهود عيان وبعضهم زار المنطقة ، أن الجدار الحدودي يبلغ ارتفاعه في معظم المناطق نحو ستة أمتار وبقواعد خرسانية تصل إلى ثلاثة أمتار تحت الأرض تقريبا.

وتعمل شركة محلية بإشراف الهيئة الهندسية للجيش المصري على تنفيذ بناء هذا الجدار.

وبحسب أحد شهود العيان، يتخلل الجدار نقاط رصد وتأمين على هيئة أبراج على مسافة كل 100متر.

وفيما لم يصدر عن حركة "حماس" أي إعلان رسمي بهذا الخصوص، لم تعلق مصر رسميا على إنشاء هذا الجدار، في حين لفتت وسائل إعلام إسرائيلية إلى إنه من المتوقع أن يكتمل الجدار بنهاية العام الجاري.

وأشار الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (واينت) إلى أنه "سيتم دمج الجزء الغربي منه مع المنظومة التي أنشأتها إسرائيل تحت وفوق الماء في البحر المتوسط شمال القطاع"؛ بدورها، ذكرت القناة الإسرائيلية السابعة ، إن "مصر بدأت أواخر الشهر الماضي بتشييد جدار أمني جديد على حدودها مع قطاع غزة".

وبحسب القناة الإسرائيلية الخاصة فإن الجدار شيد بمسافة 2كلم من منطقة معبر كرم أبو سالم جنوبا وحتى معبر رفح البري شمالا، وذلك لـــ"منع المسلحين من العبور إلى مصر عبر البر والأنفاق تحت الأرض"، وأضافت أن ارتفاع الجدار يبلغ 6أمتار فوق الأرض و5أمتار تحتها.

وذكر موقع "المونيتور" الأميركي، أنّ الجدار الجديد يتمّ إنشاؤه باستخدام الخرسانة المسلّحة، ويأتي كجدار ثانٍ موازٍ للجدار الصخريّ القديم الذي أنشأته مصر على الحدود مع القطاع مطلع كانون الثاني 2008، وتفصلهما مسافة لا تتجاوز الـــ10أمتار؛وكان الجيش المصري قد أعلن في الثالث من شباط الجاري، عن اكتشافه نفقا جنوبي ساحة معسكر رفح الأمني قادما من قطاع غزة إلى قلب مدينة رفح (المصرية الحدودية) بطول يبلغ حوالي 3كيلومترات.

وفي تشرين الثاني الماضي أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة (تديرها حركة حماس) إحباط محاولة تسلل لمسلحين حاولوا العبور إلى مصر عبر الحدود الجنوبية للقطاع.

وفي 11و14تشرين الثاني، أعلنت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، إحباط محاولة تسلل لمسلحين حاولوا العبور إلى مصر عبر الحدود الجنوبية للقطاع.وبناء الجدار لا يعد الإجراء المصري الأول من نوعه الذي يهدف للقضاء على الأنفاق الفلسطينية من قطاع غزة، فقد أنشأت القاهرة منطقة عازلة على طول الحدود المصرية مع القطاع بمسافة 14كيلومترا تشرين الأول 2014بعمق 500متر في الجانب المصري وعلى طول الحدود، ليصل عمق هذه المنطقة في تشرين الأول 2017إلى 1500متر.